



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

هل نجحت البنوك السعودية في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية؟

محاضرة ومدخلات

قدمها

د. عبدالله بن إبراهيم القويز
اقتصادي سعودي

في إطار برنامج "حوار" الذي تنظمه غرفة الشرقية بالاشتراك مع صحيفة الاقتصادية
بتاريخ 2010/2/13

مقدمة:

أنصبت 80% من المناقشات في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس / سويسرا في نهاية الشهر الماضي وبداية هذا الشهر على موضوع البنوك وذلك على حساب القضايا الدولية الرئيسية الأخرى مثل التغير المناخي والقنبلة الإيرانية والارهاب وقضية الشرق الأوسط.. الخ. لماذا؟ السبب هو أن العالم لا زال يمر بأزمة اقتصادية حادة وأن البنوك هي التي سببت هذه الأزمة، ولا زال من غير المؤكد أن العالم قد تخطى عنق الزجاجة. فأرقام البطالة لا زالت مرتفعة بمعدلات تهدد استقرار الدول الرئيسية والعجوزات في الميزانيات الحكومية ومديونياتها لا تزال تتراكم بمعدلات لم يسبق لها مثيل.

سوف أحاول في هذا الاستعراض تسليط الضوء على :-

1. إفرازات هذه الأزمة على الصناعة البنكية على المستوى العالمي.
2. مدى قدرة القطاع البنكي السعودي على الانتقال من معالجة آثار الأزمة إلى تقديم المزيد من القروض للمساهمة في تسريع حركة الاقتصاد السعودي من جهة وزيادة أرباحها من جهة أخرى.
3. أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع.
4. بعض الاقتراحات للمضي قدماً.

الصناعة البنكية الدولية تشهد تغييرات جوهرية

طالما أن البنوك هي من تسبب بهذه الأزمة الاقتصادية فيجب ألا نستغرب تركيز الجهود من قبل الدول الرئيسية ومجموعة العشرين ومن قبل الجهات المسؤولة عن الرقابة على إعادة هيكلة هذا القطاع :-

1. ففي الولايات المتحدة يبدو أن الإدارة بعد أن واجهت هزيمة في أحد مواقعها الرئيسية في ولاية ماساشوسيتس قد ضاقت ذرعاً من البنوك. إذ اكتشفت :

- أن شركة جولدمان ساكس التي استفادت من الدعم الحكومي المقدم لأكثر مدينيها وهي شركة التأمين (AIG) قدر ربحها في عام 2009 بـ 13.4 بليون دولار خصصت منها حوالي 3 بليون دولار مكافأة لموظفيها حيث وصل متوسط المكافأة لكل موظف مهما كان موقعه إلى 498 ألف دولار.

- أن مرتبات موظفي أكبر 38 بنك أمريكي قد ارتفعت بمعدل 18% في عام 2009 وذلك رغم الركود الاقتصادي ورغم أن معظم هذه البنوك قد استفاد من برنامج التحفيز الحكومي.
- أن إقراض البنوك للشركات والأفراد استمر بالإنخفاض في عام 2009.

لذا فاجأ الرئيس الأمريكي أوباما حلفاءه من الأوروبيين وغيرهم بتاريخ 21 يناير الماضي بتقديم مقترح لاصلاح القطاع البنكي الأمريكي يتجاوز تلك الأفكار التي تناقش في إطار مجموعة العشرين ولجنة بازل. ولا تزال بعض جوانب هذه الخطة غير واضحة إلا أنه يمكن ابراز أهم معالمها:

- تطبيق "قاعدة فلكر" الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفدرالي والمستشار الحالي للرئيس والتي تنص على:

- عدم استخدام أموال الدعم الحكومي من قبل البنوك المستفيدة في عمليات المتاجرة لحساب هذه البنوك .

- منع البنوك من المتاجرة بأموال المودعين لحسابها. وإذا ما قامت بذلك فإنها سوف تحرم من التأمين على ودائعها من قبل الجهاز الفدرالي المختص، كما ستفقد حقها من اللجوء إلى نافذة الخصم لدى بنك الاحتياط الفدرالي للحصول على السيولة التي قد تحتاجها.

- عدم السماح للبنوك التجارية بالاستثمار لحسابها في صناديق التحوط أو صناديق المساهمات الخاصة. إلا أنه ليس من الواضح فيما إذا كان سيتم فصل الأنشطة الاستثمارية للبنوك عن أنشطتها التجارية وهل ينطبق ذلك على البنوك الأجنبية أم لا.

ولا يسمح الوقت ولا المعلومات المتوفرة بتقييم هذا المقترح ودراسة تأثيره المحتمل على القطاع البنكي وعلى سوق الأوراق المالية.

2. أما خارج الولايات المتحدة فمن المبادرات التي أقرت أو لا تزال تحت المناقشة من قبل كل من لجنة بازل ومجموعة العشرين ما يلي:

أ- هل ستكون الجهة المسؤولة عن الرقابة على البنوك محصورة في البنوك المركزية أم لا بد أن تنشأ لها جهة مستقلة.

ب- مراجعة رؤوس الأموال الحالية للبنوك بهدف زيادتها وكذلك إجبار البنوك على الاحتفاظ بمستويات معينة من السيولة عن طريق حجز جزء من رأس المال يستثمر

- بأدوات استثمارية يمكن تسهيلها عند الحاجة. كما سيتم الحد من توزيع الأرباح والمكافآت عندما تقل رؤوس الأموال عن النسب المقررة.
- ج- التضييق على عمليات البنوك في الملاذات الضريبية وفي مراكز الوحدات المصرفية "Off-shore units".
- د- مراقبة مكافآت الموظفين وتحويلها إلى مساهمات في رأس المال مع إمكانية فرض ضرائب عالية على هذه الدخول.
- هـ - تكليف البنوك الكبيرة بإعداد كراس متكامل حول أعمال الفروع والشركات التابعة وكيفية إمكانية استمرارها في حالة إفلاس البنك وهو ما تسمى بـ "الاستمرار بصحة جيدة" - Living well.
- و- إمكانية فرض ضرائب على المبادلات المالية أسوة بضريبة البيع وهي ما يعرف بـ "توبن تاكس" - Tobin Tax نسبة إلى الاقتصادي اليساري الأمريكي المعروف. وسوف تستخدم الحصيلة إما لتعويض الحكومة أو كاحتياط لمعالجة الأزمات المالية المقبلة.

البنوك السعودية

- i. مما يلفت النظر أن القطاع البنكي السعودي كان أكثر القطاعات الاقتصادية السعودية تأثراً بالأزمة ومع ذلك لم تكن صحة وسلامة هذا القطاع وقابليته للحياة محل تساؤل إطلاقاً وذلك خلافاً لواقع حال القطاع البنكي إقليمياً دولياً. فلم نشهد إفلاس أي بنك سعودي. ولم تعتمد الدولة إلى تأميم أي بنك محلي. وهناك عدة عوامل أوصلت البنوك السعودية إلى هذه المكانة المرموقة، منها:
1. تركيز البنوك السعودية على القيام بالأعمال الأساسية التي أوجدت من أجلها وهي الحصول على الودائع والاقراض للزبائن وتقديم الخدمات البنكية الأخرى التي تتطلبها السوق، والابتعاد عن المضاربات الاستثمارية غير معروفة النتائج. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي من أوائل الأجهزة الإشرافية التي طالبت البنوك بفصل أنشطتها الاستثمارية في أجهزة مستقلة تماماً عن أنشطتها التجارية.
 2. عانت البنوك السعودية في الماضي من مشاكل القروض المشكوك في تحصيلها مما جعلها أكثر تدقيقاً في إعطاء القروض وأكثر سخاءً في تخصيص الاحتياطات. لذا يجب أن نحیی البنوك التي اقتطعت احتياطات عالية من أرباحها للعام المنصرم وأن نكون أكثر حذراً تجاه البنوك التي كانت شحيحة في اقتطاع الاحتياطات.

3. تتمتع البنوك السعودية بنسبة عالية من السيولة أغلبها من ودائع العملاء. ولا تشكل التمويلات طويلة الأجل إلا نسبة ضئيلة من هذه السيولة مما يقلل من احتمالات عجزها عن السداد.

4. تعتبر كفاية رأس مال البنوك السعودية من أعلى المستويات في العالم حيث وصلت في عام 2009 إلى 16,7 % مقارنة بالمتطلبات الأخيرة للجنة بازل التي تم رفعها إلى 12%. علماً بأن إحصائيات حديثة نشرتها مؤسسة موديز ستانرد أند بورز للتصنيف أشارت إلى أن أكبر 45 بنك في العالم لا تصل رؤوس أموالها المقومة وفقاً للمخاطر التي تواجهها Risk-waited- إلى 8% .

5. السياسة المحافظة والرقابة الصارمة لمؤسسة النقد والتزامها بدعم البنوك إضافة إلى قيام وزارة المالية بتوفير السيولة اللازمة عند الحاجة.

ii. إذا كانت صحة وسلامة البنوك السعودية ليست محل تساؤل وأنها تتمتع بسيولة عالية وان معدلات النمو للاقتصاد السعودي كانت ايجابية خلافاً للدول الأخرى و أن الدولة سرعت من وتيرة الصرف على المشاريع الإنمائية ، لذا فإن المتوقع ان تزيد هذه البنوك من إقراضها لقطاع الأعمال والأفراد خصوصاً في ظل شح التمويل الخارجي بفعل الأزمة . إلا أن بعض الدراسات أظهرت أن نمو القروض قد انخفض في عام 2009 بنسبة 5,4% ، كما أظهرت هذه الدراسات ان إيداعات البنوك لدى مؤسسة النقد قد تضاقت في عام 2009 عن مستواها في العام الذي سبقه وان ودائعها لدى البنوك الأجنبية قد ارتفع بمعدل 32% . وقد أدى احتفاظ البنوك بهذا الكم الهائل من السيولة في ظل أسعار فائدة متدنية إلى تدني أرباحها في عام 2009 التي لم تتجاوز 2,1% .

وغني عن القول إن سلوك البنوك السعودية تجاه القروض لا يختلف عن الاتجاه الدولي في هذا المجال . فقد أظهرت إحصائيات بنك التسويات الدولية أن إقراض البنوك على المستوى الدولي قد انخفض خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الماضي بمقدار 2 تريليون دولار .

iii. إن زيادة المنافسة بين البنوك ، وتشديد الضغوط الحكومية ومطالبات المساهمين بتحسين العائد وتسارع معدلات النمو الاقتصادي ستدفع البنوك في هذا العام إلى زيادة قروضها بمعدلات تزيد على 10% من مستواها في العام الذي سبقه كما تشير التقديرات ، وقد يساعد تطبيق الرهن العقاري على نمو القروض الشخصية ، نتيجة لذلك فإن التوقعات تشير إلى تسحن العائد الذي قد يصل في هذا العام إلى 8% . هذه التوقعات مبنية على عدد من الأسس المنطقية أهمها : -

- 1- لا تزال نسبة كل من القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى . بل هي الأقل بين دول مجلس التعاون .
- 2- تصل توقعات النمو الحقيقي للاقتصاد في عام 2010 إلى حدود 4% مدعومة بأسعار في حدود 80 دولار لبرميل البترول .

ملاحظات ختامية

- 1- التحدي القريب الذي يواجه البنوك السعودية هو زيادة القروض وزيادة الأرباح ، إلا انه ينبغي أن لا ننسى أن زيادة القروض سوف يصاحبها زيادة في الديون المشكوك في تحصيلها ، علما إنها وصلت في عام 2009 إلى 1,3% من مجموع القروض مقارنة بمتوسط 5% خلال الفترة من 2001 إلى 2004 . كما أن زيادة الأرباح يواجهها استمرار في انخفاض أسعار الفائدة والمنافسة الشديدة واستمرار انخفاض التمويل التجاري نتيجة لانخفاض التجارة الدولية .
- 2- بعد قيام هيئة سوق المال باتخاذ الإجراءات لتداول الصكوك والسندات ينبغي على الجهات المختصة الرسمية والشركات تشجيع اللجوء إلى هذه الأداة للتمويل من جهة واستقطاب المدخرات والاستثمارات من جهة أخرى للحصول على التمويل من دائرة أوسع من دائرة البنوك .
- 3- إن إصدار التعليمات من مؤسسة النقد العربي السعودي للبنوك بفصل الأنشطة الاستثمارية عن الأنشطة التجارية يحتاج أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات شركات الاستثمار والوساطة التي لا تتبع لأي من البنوك ، حيث أن النشاط الاستثماري للبنوك يعتمد إلى حد ما على التمويل الذي يحصل عليه العميل من البنك وهذه الميزة لا تتوفر لشركات الوساطة والشركات الاستثمارية المستقلة مما يعطي للبنوك بجانبها التجاري والاستثماري ميزة نسبية .
- 4- يعمل في المملكة العربية السعودية حاليا بموجب تراخيص قرابة 21 بنكا منها 9 بنوك أجنبية أغلبها استثمارية وبفرع واحد . إن الوقت قد حان للترخيص لعدد منتقى من البنوك الأجنبية لتعميق السوق السعودية وإدخال المزيد من الحيوية والمنافسة آخذا في الاعتبار قواعد منظمة التجارة الدولية .
- 5- لا زالت هناك بعض الوظائف المهمة في القطاع البنكي يصعب الحصول على شخص سعودي مؤهل لشغلها رغم ترسخ العمل البنكي في المملكة منذ مدة ليست

بالقصور. لذا يجب إن تتوافر جهود المؤسسة والبنوك لتقديم دورات مكثفة في هذه المجالات مثل الإدارة العليا ومجالس الإدارة وإدارة المخاطر..... الخ .

المدخلات:

- وفي رد على مداخلة بشأن تعقيد القوانين التي تطبقها مؤسسة النقد، أشار الدكتور القويز إلى أن القوانين المعقدة لا تسهم في إنشاء قطاع بنكي محكم، مؤكداً أن الرقابة المفروضة من مؤسسة النقد العربي السعودي وتوجيهاتها تتم بحرفية عالية لمراقبة البنوك، وتعد من أهم العوامل التي أسهمت في تجنب البنوك السعودية من التورط في الأزمة المالية العالمية، حيث إن مؤسسة النقد أكثر حرصاً على اقتناص الفرص، وجعلت البنوك السعودية أكثر ابتعاداً عن القفز في مشاريع معقدة وغير حكيمة، مشيراً إلى أن سلامة الأوضاع المالية، ووقوف مؤسسة النقد خلف البنوك أسهم في تجنبها من الوقوع في عمليات الإفلاس التي طالت بنوكاً عالمية، حيث تعد البنوك السعودية أقل تضرراً مقارنة بالقطاع البنكي العالمي.
 - وأشار الدكتور القويز أنه قد يتساءل البعض هل قلة تأثير البنوك السعودية بالأزمة ناتج عن أن البنوك السعودية صغيرة ولذا لم تغامر أو لم يسمح لها أن تغامر في الساحة الدولية.
- لكن الحقيقة هي غير ذلك فمن جهة الاقتصاد السعودي كبير ويتيح فرصاً كثيرة للبنوك السعودية وغيرها فلم يكن هناك للبنوك حافز قوي للخروج إلى الخارج، ومن جهة ثانية بعض البنوك السعودية جربت الخروج خصوصاً إلى أوروبا والولايات المتحدة فاكثفت أن المنافسة شديدة والقوانين معقدة ولا تحصل إلا على الفتات من الأعمال التي لا ترغب بنوك تلك الدول بأخذها فكانت النتيجة تحقيق خسائر مما جعل بعضها يعود أدراجه مكتفياً بما تقدمه السوق السعودية الكبيرة من فرص.
- ثم أكد الدكتور القويز أن التحدي الكبير الذي يواجه البنوك السعودية اليوم هو الانتقال من احتواء الأزمة التي تم احتواؤها بنجاح إلى تقديم مزيد من القروض للاقتصاد الوطني للمساهمة في نموه ولتحقيق أرباح أعلى للمساهمين. وعلينا جميعاً أن نتابع ذلك.
 - وفي إجابة الدكتور القويز عن أسئلة الحضور في الندوة، قال إنه إذا كانت البنوك هي أول من تسبب في المشكلة فإن وكالات التصنيف الدولية هي الأخرى كان لها دور كبير في تفاقم الأزمة. فهي التي صنفت السندات التي تم تداولها بناء على ترقية هذه الهيئات وإعطائها تصنيفات عالية. والمشكلة تكمن في أن شركات التصنيف كانت تصنف الإصدارات وتقدم المشورة الفنية للبنوك ولمصدري هذه السندات حول كيفية حصولها على تصنيف عال. وتتقاضى في مقابل تقديم هذه المشورة رسوماً مما يؤدي إلى تضارب المصالح. وقد وضعت حالياً بعض القيود على شركات التصنيف. كما تفكر الدول الأوروبية في إنشاء مؤسسات تصنيف خاصة بها وهناك محاولات لإنشاء هيئة تصنيف إسلامية ما زالت في بدايتها وقد جربت الدول العربية إنشاء هيئة تصنيف في السابق ففشلت.

- وحول إمكانية تكرار أزمة الرهن العقاري التي حدثت في أمريكا في المملكة عندما تطبقها نظام الرهن العقاري الجديد، أشار الدكتور القويز إلى أن ذلك غير وارد لعدة أسباب أولها أن طرح الصكوك والسندات في المملكة وتداولها في سوق الأوراق المالية لم يتم إلا حديثاً، ولا بد أن يكون لدى البنوك وشركات الاستثمار كمية كافية من القروض لتسنيدها. كما أن فكرة التسنييد جديدة وتحتاج إلى وقت ليفهمها المصدرون والمستثمرون، إضافة إلى ذلك فإن نظام الرهن العقاري لم تتم تجربته حتى الآن وفيما هو إضافة جديدة للسوق المالية السعودية وليسهم بالتالي في حل مشكلة تمويل المساكن والمشاريع العقارية. وعلينا أن ننتظر.
- أما موضوع مشاركة البنوك في التمويل العقاري مباشره فإن البنوك لديها سيولة كبيرة من جهة وتواجه مطالبات من مساهميها لزيادة الأرباح وفرص الاستثمار الأخرى بعد أزمة الرهن العقاري غير معروفة، لذا قد يكون التمويل العقاري إحدى القنوات المتاحة أمامها.
- وأشار إلى أن نمو الاقتصاد السعودي خلال العام الماضي 2009 بلغ 1.8 في المائة، في حين أن نمو القطاع الخاص في المملكة فاق نمو القطاع الحكومي بمراحل. إن مصدر ذلك النمو هو المشاريع الحكومية، التي أضافت سيولة استفادت منها البنوك السعودية، والمصدر الثاني الذي أسهم في عجز التمويل هو مؤسسات الإقراض غير البنكية كصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية العقارية والصندوق الصناعي وغيرها من الصناديق الاستثمارية، وهي التي أسهمت في تلبية جزء من الحاجة، إلا أننا نتوقع أن نشاهد خلال العام الحالي 2010 نمواً اقتصادياً يصل إلى ضعف النمو الذي تحقق العام الماضي. مؤكداً أن البنوك السعودية كانت محجمة عن الإقراض، حيث كانت تصرفات تلك البنوك تدل على اتباع سياسة المحافظة على أموال المودعين، ولم تساعد البنوك على تحريك الاقتصاد، حتى بعد أن ضخت وزارة المالية مبالغ للبنوك. حيث إن الحالة النفسية التي أوجدتها الأزمة المالية العالمية جعلت البنوك السعودية تعمل بحذر، ولا تزال تعاني حتى الآن، وساند ذلك بعض المشكلات المالية التي حدثت لبعض التجار السعوديين، فيما توقع القويز أن تزيد نسبة الإقراض إلى 10 في المائة خلال العام الحالي 2010.
- حول توقعات أرباح البنوك للعام الحالي أشار إلى أن المتابعين يتوقعون أن تصل إلى حدود 8 في المائة، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية بدأت منذ فترة الترخيص للبنوك غير السعودية من خلال فرع واحد وهو ما لا يمكن تلك البنوك من تقديم أفضل الخدمات ومن التأثير في مجال المنافسة. كما أن معظم البنوك غير السعودية رخص لها لتقديم الخدمات البنكية الاستثمارية وليس التجارية. لذا فإن المطلوب هو المزيد من التراخيص لبنوك أجنبية مختارة في مجال النشاط البنكي التجاري وفي أكثر من فرع لزيادة المنافسة في النشاط البنكي التجاري وإدخال المزيد من الحيوية على القطاع البنكي السعودي والاستفادة من الخبرات الأجنبية.
- كما أشار الدكتور القويز إلى أنه رغم طول التجربة في المملكة إلا أنه لا تزال هناك ندرة ببعض التخصصات البنكية مثل الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، وحتى إدارة الأفراد فلا بد أن تتضافر الجهود من قبل المؤسسة ومن قبل البنوك لسد هذه الثغرة المهمة وتقديم دورات لمن يشغلون هذه الأماكن حالياً لتحسين الأداء.

- وحول تجنب البنوك السعودية الدخول في المساهمة في إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أكد القويز أنه لم يتم وضع تصور يساعد على المساهمة في تلبية احتياجات تلك المنشآت وهي قطاع مهم ضمن قطاع الأعمال، حيث إن المنافسة في الأرباح قد تدفع البنوك السعودية جزئياً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن سيظل التمويل محدوداً، ما لم يكن هناك سياسة يتم اتباعها من قبل الدول في هذا الخصوص، حيث ينبغي على وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والبنوك السعودية أن تبدأ في معالجة جوهرية لعملية إقراض هذا القطاع الحيوي، حيث إن المشكلة تكمن في أن تلك المنشآت ليس لديها ما ترهنه لدى البنوك كما أنه ليس لديها سجل سابق في التعامل مع البنوك، ما يتسبب في إحجام البنوك عن إقراضها، بالرغم من تصريحات بعض البنوك بأنها ستقرض تلك المنشآت، وهو ما لم يتم حتى الآن، ولا شك أن المبادرات الخاصة وصندوق المئوية والبنك السعودي للتسليف والادخار قد ساعدت على هذا المجال، وجلبت الانتباه لأهمية هذا القطاع لكنه شدد على ضرورة بذل مزيد من العمل على معالجة هذه المشكلة، نظراً لكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هي ذاتها المشاريع التي ستكون كبيرة مستقبلاً.
- وأكد أن البنوك السعودية تحظى بنصيب الأسد في النشاط التجاري والاستثماري، حيث إن عدد البنوك الأجنبية يعد محدوداً، وقال إنه لا ينبغي أن يكون لدينا إحساس سلبي ضد البنوك الأجنبية، مشيراً إلى أن مؤسسة النقد لم ترخص سوى لتسعة بنوك أجنبية فقط أغلبها استثمارية وبتفرع واحد فقط، من أصل 21 بنكاً تمارس الأنشطة التجارية في المملكة.
- وتحدث الدكتور القويز خلال الندوة أن 80 في المائة من المناقشات في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس نهاية الشهر الماضي ومطلع الشهر الحالي انصبت على موضوع البنوك، وذلك على حساب القضايا الدولية الرئيسية الأخرى مثل التغير المناخي والقنبلة الإيرانية، والإرهاب، وقضية الشرق الأوسط، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العالم ما زال يمر بأزمة اقتصادية حادة وأن البنوك هي التي سببت هذه الأزمة، وما زال من غير المؤكد أن العالم قد تخطى عنق الزجاجة، حيث إن أرقام البطالة ما زالت مرتفعة بمعدلات تهدد استقرار الدول الرئيسية، إضافة إلى أن العجز في الميزانيات الحكومية ومديونياتها لا تزال تتراكم بمعدلات لم يسبق لها مثيل

اسم الملف:	ورقة عمل القويز
الدليل:	C:\Documents and Settings\halmajid\Local
القالب:	Settings\Temporary Internet Files
العنوان:	C:\Documents and Settings\halmajid\Application
الموضوع:	Data\Microsoft\Templates\Normal.dotm
الكاتب:	هل نجحت البنوك السعودية في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية
الكلمات الأساسية:	User
تعليقات:	
تاريخ الإنشاء:	11:11:00 2010/02/21
رقم التغيير:	2
الحفظ الأخير بتاريخ:	11:11:00 2010/02/21
الحفظ الأخير بقلم:	CCI Admin
زمن التحرير الإجمالي:	1 دقيقة
الطباعة الأخيرة:	08:45:00 2010/02/22
منذ آخر طباعة كاملة	
عدد الصفحات:	9
عدد الكلمات:	2,377 (تقريباً)
عدد الأحرف:	13,550 (تقريباً)